النصب بنزع الخافض

د. خولة تقي الدين الصلاحي
كلية الآداب – جامعة بغداد

الحمد لله والصلاة والسلام على سيد المرسلين .

وبعد ..

لقد ساقتني المعاناة في تدريس مادة النحو إلى هذا الموضوع الذي آمل أن يكون لبنةً في بناء التيسير ، وهو وإن بدا خارجاً على المألوف في منهج الدرس النحوي ، فإنه مستمدٌ من فكر السلف الذين لا غنى لباحث عن جهودهم النيّرة .

يعالج هذا الموضوع جانباً من الأسماء المنصوبة ، إذ إنها كما هو معلوم أوسع مجالاً من المرفوعات . ولقد كثرت فيها الآراء ، بل تضاربت في مواضع عديدة . وما أكثر مواضع الخلاف[1] فيها بين أئمة النحو ، وإن شمل الخلاف أكثر مسائل النحو . ولقد تداخلت الموضوعات فكان الاسم المنصوب يعرب بثلاثة مصطلحات أو أثنين ، فهو بين الحال والتمييز في قولهم (ما أحسنه كاتباً) وهو مفعول مطلق أو مفعول لأجله أو مفعول به في قول أحدهم شنوا الإغارة فرساناً وركباناً . الخ من مواضع الخلاف وجواز الوجوه المتعددة ، وهذا إن كان واضحاً للمختصين فهو غامض لدى الطلبة . وهذا ما دفعني إلى البحث عن وسيلة تعتمد على الصورة اللفظية ، أو على ظاهر الجملة دون الدخول في المعاني المتعددة قدر المستطاع مع الاعتماد على آراء النحاة كما ذكرت .

تمهيد :

اللغة وسيلة للتعبير عن المعاني التي تدور في الأذهان بأصوات متعارف عليها ، وباتحاد بعض هذه الأصوات تتكون ألفاظ لها دلالات مختلفة وباتحاد هذه الألفاظ تتكون تراكيب تعبر عن المعنى المطلوب ، وتسمى هذه التراكيب بالجمل. إن الحديث عن الجملة طويل بدأ بمصطلح الكلام والكَلِم في مواضع عديدة من كتاب سيبويه[٢] ، ثم تطور إلى مصطلح الجملة عند المبرد[٣] ثم شاع هذا المصطلح وكثر الحديث عن مضمونه ، فعرّفه الزمخشري[٤] بقوله : ((الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذاك لا يأتي إلا في أسمين كقولك : زيد أخوك . وبشرٌ صاحبُك ، أو في فعل اسم نحو قولك ضرب زيدٌ وانطلق بكرٌ وتسمى الجملة)) وفي العربية جمل مكتملة بسيطة وجملةٌ متطورة عنها ، فأما النوع الأول من الجمل فيتكون مما يأتي :

١ - المسند وهو واحد من أربعة أنواع من الكلمات :

أ . الفعل اللازم الذي لا يحتاج إلى المفعول به مثل عظُم ، وحضَرَ .

ب. الفعل المتعدي الذي يحتاج إلى المفعول به مثل فهم ، يفهم ... .

ج. الوصف وهو اسم مشتق نحو فاهم ، مكتوب ، عظيم ، ... الخ.

د. أسم يقوم مقام الوصف كالمصدر أو أي اسم يكتمل المعنى به مع المسند إليه .

أما الجار والمجرور والظرف أو ما يسمى بشبه الجملة فأنا مع النحاة في أنها ناقصة متعلقة بمحذوف عندما تكون ركناً مكملاً من أركان الجملة فحينما تقول زيد عندك أو في الدار فإنك تذكر جملة متطورة غير بسيطة قد حذف جزء منها ، ولذا تجد الخبر في هذه الجملة قد اختلف أعرابه فلم يكن مرفوعاً بل هو منصوب أو مجرور . وهذه الجملة كالجمل في بابي

الأغراض والاختصاص ... الخ ، قد حذف جزء مهم منها لأسباب كثيرة لسنا في صدد الحديث عنها .

٢ - المسند إليه وهو واحد من الأنواع الآتية :

أ . اسم ذات كزيد والكرسي والكتاب والشجرة ... الخ.

ب. اسم لمعنى، كالإيمان والحياة والعمل .

ج. اسم يمكن أن يخبر عنه بأي خبر ككلمة يوم في قولنا (يومك مبارك) .

ويكون أنموذج المكتملة البسيطة التي لم يدخلها الحذف والإيجاز كالآتي :

١ . زيد يفهم النحو .

٢ . يفهم زيد النحو .

٣ . زيد فاهم النحو .

٤ . زيد جالس في الحديقة أو مقيم عندك .

ويلاحظ في هذه الجمل الأركان الثلاثة المهمة وهي المسند والمسند إليه والمفعول به إن كان الفعل منصوباً ، علماً بأن النحاة لم يعدوا المفعول به ركناً أساسياً كالمسند والمسند إليه ، وهذا يخالف مقتضى الدلالة في الجملة ، إذ لا يصح الاستغناء عن المفعول به وإن حذف من الجملة لغرض ما - محذوفة كحذف المبتدأ والخبر ، إنّ خلو الجملة منه في حال تعدي الفعل لا يشبه خلو الجملة من الحال أو الاستثناء فأنت لا تقدر حالاً محذوفة في قولنا (زيد يفهم) ولكنك تقدر مفعولاً به في ذهنك هو مفهوم زيد . إنّ المنصوبات عدا اسم إن وخبر كان والمفعول به تذكر حسب الحاجة أو لا تذكر ، وأرى أن ما ذكرته يوضح المراد من قولنا الجملة المكتملة وسواء تقدم المسند إليه أم تأخر وسواء تقدم المفعول به أم تأخر فإن كل ركن يحتفظ بإعرابه ، فإذا شئت أن تكون كوفياً

فإنك تعرب (زيد) في قولنا (زيد يفهم النحو) فاعلاً متقدماً ، وإلاّ فإنك بصري تعربها مبتدأ وتكون الجملة مركبة من جملتين أحداهما ضمن الأخرى . أما الدلالات المتغيرة بالتقديم والتأخير فإنها لا تؤثر في إعراب أواخر الكلمات على ما يبدو .

ونريد بالجملة البسيطة الجملة المحتفظة بأركانها ومراتب هذه الأركان فالشائع في الاستعمال جملتان ، فعلية تبدأ بالفعل ثم الفاعل ثم المفعول وجملة أسمية[٥] تبدأ بالمسند إليه ثم المسند . وكلما كانت الجملة واضحة لا تحتمل تعدد المعاني كانت أقرب لما نريد بالجملة البسيطة .

إن الجملة الخالية من الحذف والتقديم والتأخير هي الأنموذج المعبر عن المعنى القطعي كما يقول أ.د. السامرائي[٦] . أما إذا أراد المتحدث الإلباس أو تعدد المعاني على وجه البلاغة فإنه يتصرف بهذه الجملة تصرفاً يخدم هدفه ، وفي كثير من الأحيان يحدث الحذف أو التغيير مع احتفاظ الجملة بالمعنى قبل التغيير ومن ذلك قولهم : دخلت البيت ودخلت في البيت ، أو قولهم : عندي مترّ مَن قماش أو مترّ قماشاً ، أو قولهم : حضرَ زيدٌ مشياً على الأقدام ، أو حضرَ زيد ماشياً على قدميه ، ولا يعنينا اختلاف النحاة في إعراب هذه الجملة بعد التغيير أو بعد الحذف وإنما يعنينا احتفاظ الجملتين بمعنى واحد ، وهذا هو التوسع في اللغة . وهو خير من احتمال الجملة معنيين لا يدري السامع أيّهما قصد المتحدث ، وهذا يجعلنا نحكم على الجملة المكتملة البسيطة بالأصالة ، أما الجملة الأخرى فهي المتطورة عنها إن اتفقا في المعنى .

علاقة الجر بالنصب :

بعد أن بينت أركان الجملة وأن المرفوعات فيها أهم من المجرورات والمنصوبات[٥] أقول إن معظم النحاة – إن لم يكونوا جميعهم – يعدّون المفعول

---

[٥] نريد المنصوبات ، المفعولات عدا المفعول به والحال والتمييز والاستثناء والمنادى .

به فضله وكذا سائر المنصوبات عدا ما كان في الأصل مسنداً أو مسنداً إليه ، أما المجرورات ، فهي الأسماء التي لحقتها علامات الجر من أثر الإضافة أو حروف الإضافة وإن كان مصطلح حروف الجر أشيع من تسميتها بحروف الإضافة وربما حروف الصفة[٧] وحروف الخفض ... ومهما اختلفت التسميات فإن أثرها الأعرابي واحد في الأسماء التي تليها إن كانت معربةً وهو الجر وله علامات معروفة تتحد في مواضع عديدة بعلامات النصب إن الكسرة هي العلامة المعروفة للجر وهي علامة النصب في الجمع المؤنث السالم ، كما أن الفتحة هي علامة النصب وتكون علامة للجر في الممنوع من الصرف وكذا الياء في الجمع السالم والأسماء الستة والمثنى . لقد أشار النحاة إلى هذه العلاقة الوثيقة بين الجر والنصب في باب الفعل المتعدي بحرف الجر قال سيبويه[٨] : (ولو قلت مررت بزيد وعمراً لكان عربياً فكيف هذا ، لأنه فعل والمجرور في موضع مفعول منصوب ومعناه أتيت ونحوها . يحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى كما قال جرير:

جئني بمثل بني بدرٍ لقومهم　　أو مثل أُسرةِ منظور بن سيّار

وقول العجاج : (يذهبن في نجدٍ وغوراً غائرا)

ويذكر سيبويه هذه العلاقة في مواضع متعددة من كتابه إلا أنه يعد المجرور مفعولاً به ، ولا تعنينا التسمية هنا بقدر ما يعنينا واقع اللغة من التقارب الشديد بين المنصوب والمجرور وإن كانت تسميته توافق ما ذهبت إليه من أهمية المفعول به وعده ركناً مهما إذ معنى الفعل في الجملة لا يكتمل إلا بهذا المجرور الذي عوض عن المفعول به ولما عطف عليه اسم النصب مراعاة لمحل المعطوف عليه . ولم يعنَ النحاة بهذه العلاقة إلا في باب تعدية الفعل بحرف جر واستشهدوا بجملة من الشواهد[٩]. أما المواضع الأخرى فأنهم وإن أشاروا فيها بوضوح إلى هذه العلاقة الوثيقة إلا أنهم لم يصرحوا بأنها نصبت

بنزع الخافض كما فعلوا مع المفعول به ، وإذا اعتمدنا على ما ذكرته من وجود جملتين أحداهما مكتملة بسيطة والأخرى متطورة عنها بالحذف تارة والتنكير[٩] تارة أخرى مع الاحتفاظ بالمعنى فأننا نجد منصوبات بنزع الخافض وهي كما يأتي:

الموضع الأول :

قالوا : مُطِرْنا السهلَ والجبلَ

قال سيبويه[١٠] : (فالبدل أن نقول ضُرِبَ عبد الله ظهره وبطنه ... ومطِرْنا سهلَنا وجبلَنا ومطرنا السهلُ والجبل وإن شئت نصبتَ ... فالمعنى أنهم مطروا في السهل والجبل ... ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم دخلتُ البيت وإنما معناه دخلتُ في البيت ... ويظهر هذا في أنهم حذفوا حرف الجر ليس إلا قولهم نبئتُ زيداً قال ذلك إنما يريد عن زيد) .

ومثله قول أحدهم :

سأشكر عمراً إن تراخت منيتي　　أيادي لم تمنُنْ وإنْ هي جلَّتِ

فقد نصبت[١١] أيادي على تقدير حرف الجر على ثم نزعه ، أو أنها بدل اشتمال من كلمة عمراً . فتواضح أن الجملة المكتملة هي التي تتضمنُ حرف الجر وأصل التعبير سأشكر عمراً على أيادي .

الموضع الثاني :

المفعول فيه أو الظرف وتسميته بالمفعول فيه إقرار بعلاقة حرف الجر (في) المحذوف بنصب هذا النوع من الأسماء بل إن النحاة[١٢] جميعهم يشترطون في نصب الظروف تقدير حرف الجر (في) وإلا بطل نصب الكلمة وإن

---

(٩) أرجئ الحديث عن التنكير إلى بحث آخر فالغرض هنا النصب بنزع الخافض .

دلت على زمانٍ أو مكان فقولنا : سافرت يوم الجمعةِ ، جاءت كلمة يوم منصوبة بنزع الخافض إذ الجملة دون الحذف سافرت في يومِ الجمعة في حين أن الجملة الأولى صورة من الثانية بعد حذف حرف الجر والمعنى واحد في الجملتين والصورتان مستعملتان وإن كثر استعمال الجملة المتطورة للسهولة والسرعة، أما إذا قُلت : يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ فأنك ترفع الكلمتين في هذه الجملة لانتفاء تقدير الحرف في . ويجعل سيبويه[١٣] من ذلك قول العرب هو ناحية من الوادي وهو مكاناً صالحاً وهذا رجلٌ مكانك على تأويل في أي هو في ناحيةٍ وفي مكان صالح وهذا رجلٌ في مكانك .

الموضع الثالث :

المفعول لأجله . لقد كان سيبويه وهو إمام النحو أكثر وضوحاً في هذا الباب حينما قال[١٤] (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر) فحدد شرطين هما المصدرية ودلالة العذر فقط ولما وصل إلى ذكر عامل النصب المستمد من واقع الاستعمال اللغوي قال[١٥] (... فهذا كله ينصب لأنه مفعول به ، كأنه قيل له لِمَ فعلت كذا وكذا فقال لكذا وكذا ولكنه لما طرح اللام عمِل فيه ما قبله ...) فكأن الفعل في رأي سيبويه قد تعدّى إلى الاسم بحرف الجر اللام ثم وصل إليه مباشرة بعد حذف اللام فانتصب ، وهو في الحقيقة منصوب بنزع الخافض ، لقد ذهب النحاة فذهب سيبويه فاشترطوا تقدير حرف الجر إلا أنهم فيما بعد أطالوا الحديث ووضعوا شروطاً يصعب توضيحها للدارسين بل تصعب مطابقتها لواقع اللغة ومن هذه الشروط ما يأتي :

١ - أن يشارك الحدث في الزمن ، وكثيراً ما ينتفي[١٦] هذا كما في قوله تعالى [[وأنزل التوراة والإنجيل من قبلُ هدىً للناس]] آل عمران/٣و ٤ إن زمن هداية الناس غير زمن التنزيل .

٢ - أن يشارك الفعل في الفاعل . وهذا الشرط أيضاً يصطدم بواقع اللغة كما في قوله تعالى : [[يريكم البرق خوفاً وطمعاً]] الرعد/٢١ . حيث إن فاعل الإرادة هو الله والخوف من المخاطبين(١٧) . وإن لم يعدم النحاة تعليلاً لشرطهم هذا .

٣ - أن يكون قلبيا فلا يصح أن تقول : جئت قتلاً للكافر ، لأن القتل ليس قلبياً وهذا الشرط كذلك ليس ضرورياً ، قال تعالى : [[وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ]] الأنعام/١٤٠ والافتراء ليس قلبياً .

هذه الشروط مضافة إلى ما ذكره سيبويه يجب أن تجتمع في الاسم لكي ينصب على أنه مفعول لأجله وإذا فقد شرطاً واحداً من هذه الشروط فأنهُ يُجر بحرف الجر ، وهذا يوضح العلاقة بين نصب هذا الاسم وجره وكل ما ينصبه النحاة هو توضيح جواز حذف حرف الجر أو بمعنى أوضح مواضع حذف حرف الجر من المفعول لأجله ، أي هو في الحقيقة اسم مجرور ويجوز أن ينصب بحذف حرف الجر إذا اكتملت تلك الشروط واجتمعت في ذلك الاسم . وقد جاء في موضع واحد حذف الحرف وذكره لانتفاء شرط المصدريه الصريحة في قوله تعالى : [[قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ]] النحل/١٠٢ فقوله لثبت دخلت عليه اللام فهو عند النحاة مصدر مؤول لذا فهو مجرور وقد عطف عليه مصدر صريح وهو كلمة هدى فهي منصوبة وإن لم يظهر ذلك لكون الاسم مقصوراً ، والحاصل أن المفعول لأجله اسم مجرور بحرف الجر وكلمة ينصب بنزع الخافض ، ومن الملاحظ كذلك أن المفعول لأجله المنصوب غالباً ما ترد اللام في جملته أو من ولكنها تليه قال ذلك تقول جئت إكراماً لك أو خوفاً منك . ويكفي أن المفعول قرن اسمه باللام فيسمى مفعولاً له .

الموضع الرابع :

جوانب من باب التمييز .

يلخص ابن مالك رأي النحاة في الاسم المنصوب على التمييز عموماً بقوله :

اسم بمعنى من مبين نكرة　　ينصب تمييزاً بما قد فسره

من الواضح أن حرف الجر من شروط تقديره إن لم يظهر لنصب نكرة توضح مبهماً . والتنكير شرط أساسي وإن جاء قليلاً في الشعر معرفة وهو منصوب . والشعر مقيّد بالوزن والقافية . لهذا نكتفي بما جاء في النثر وعليه القياس . وفي الاستعمال فإن الاسم المميز المعرفة يكون مجروراً بمن أو بالإضافة فتقول : عندي قنطار من الشعير ولا تقول عندي قنطارَ الشعيرَ بالنصب فإذا شئت أن تنصب فأنك تحذف حرف الجر وتنكر الكلمة فتقول عندي قنطارٌ شعيراً وإن شرط تمييز المبهم بالمعنى لا يكفي لنصب الكلمة والجملة الواضحة المكتملة هي عندي قنطارٌ من شعير لكي تكون من باب التمييز وليس من باب آخر ، وإذا حذفت حرف الجر في هذه الجملة تنصب الكلمة بنزع الخافض ولا يتغير معناها (فقولك عندي حبّ عسلاً أن عندك عسلاً مقدار حب وقولك عندي قدحٌ ماءً بالنصب معناه أن عندك ماءً مقدار قدح)[١٨] ويختلف هنا الجر بالإضافة عن الجر بمن ، فالجر بالإضافة يحمل الجملة معنيين أما الجر بمن فليس كذلك . على أن هذا الاختلاف في المعنى ناشئ من الاسم المبهم فلو كان اسماً للموازين لما حدث الاختلاف ، فإذا قلت عندي قنطار شعير فلن يتبادر للذهن إلا معنى التمييز أما الأوعية ففي جر مميزها نظر . ومهما يكن فأن تقدير حرف الجر كما ذكرنا شرط في هذا النوع من التمييز . ومما يدخل في هذا الباب ما أورده سيبويه تحت عنوان ((هذا باب ما ينصب انتصاب الاسم بعد المقادير)) وذلك قولك ويحه رجلاً ولله دره رجلاً وحسبك به رجلاً وما أشبه ذلك وإن شئت

قلت ويحه من رجلٍ وحسبُك به من رجل ولله درُّه من رجل فتدخل من هنا كدخولها في كم توكيداً[١٩] . وقال في موضع قبل هذا : ((... وذلك قولك ما في السماء موضع كفٍ سحاباً ولي مثله عبداً وما في الناس مثله فارساً وعليها مثلها زبداً . وذلك أنك أردت أن تقول لي مثله من العبيد ولي ملؤه من العسل وما في السماء موضع كف من السحاب نحذف ذلك تخفيفاً كما حذفه من عشرين حين قال عشرون درهماً))[٢٠] . ألا تلاحظ قول سيبويه : "وذلك أنك أردت أن تقول" أي أن صورة الجر هي المعبرة عن المعنى القطعي . غير خاف أن التمييز يقع في أربعة أبواب هي باب المقادير ، وباب ما يشبه المقادير ، باب تمييز العدد، وباب تمييز النسبة فأما الأول والثاني فقد بينا أنهما منصوبان بنزع الخافض استناداً إلى ما ذكره سيبويه ، وأما الباب الثالث فأنه يسير يمكن أن نوضحه للدارس بالنصب على أن كل معدود بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوب مطلقاً أما الباب الرابع فله موضع[*] آخر غير النصب بنزع الخافض .

الموضع الخامس :

ويتمثل في جانب من باب الحال ، أو ما يسمى بالحال الجامدة الدالة على التشبيه كقول ابن مال : وكرّ زيدٌ أسداً أي كأسد .

فجملتنا المكتملة في هذا الباب هي كر زيد كأسد وتحتفظ بمعناها بعد حذف حرف الجر فقولنا منصوبة بنزع الخافض أيسر من تأويل النحاة فهم يرون أن الحال هنا جامدة فهي مؤولة بمشتق لدلالة الشبه فالصورة المكتملة لها هي ، كرّ زيد مشبهاً أسداً ، وكان الأخرى بالنحاة سيراً على منهجهم أن تعرب (أسداً) نائباً عن الحال إذ هي مفعول به لاسم الفاعل مشبهاً فلما حذفت الحال ناب المفعول به منابها ، وإلاّ فما جدوى تقدير كلمة لا أثر لها في الاستعمال اللغوي في حين أنّ الجملة المتضمنة حرف الكاف صورة مستعملة واضحة ، بل هي

---

[*] سيكون في بحث مستقل بعنوان النصب على الخلاف ، تيمم بحثنا هذا .

الأصل والأخرى متطورة عنها . وربما تبادر للأذهان ما يشبه ذلك في جملة المبتدأ والخبر أي كقولنا زيد كأسد فهل تنصب كلمة أسد بعد حذف الكاف كما حدث في جملة الحال ، والوجه في هذا أننا اشترطنا مجيء المنصوبات خارج حدود الجملة وليس ركناً من أركانها الثلاثة المعتمدة ، مع ملاحظة أن الجار والمجرور في موضع المفعول به بنصب كذلك بنزع الخافض ، فالمفعولية هي علة النصب لدى النحاة مهما اختلفت الأحوال ـ أما الجوانب الأخرى من الحال فليس هذا موضعها[*] .

الموضع السادس :

هو باب المفعول المطلق الدال على التشبيه الذي حذف عامله وجوباً على ما ذكره النحاة وهو في قولهم (له صوتٌ صوتَ حمار) لذا رجعنا إلى كتب النحو في هذه المسألة لوجدنا حديثاً طويلاً معقداً لتعليل نصب كلمة صوت الثانية في حين أن تقدير الكاف المنزوعة ينسجم مع واقع الجملة في الاستعمال إذ كقوله (له صوت كصوت حمار) فلا تكون بعيداً عن الهدف بل لإخلاف في المعنى ، ولقد جاء الخلاف في جواز رفع هذه الكلمة ونصبها مبنياً على الفرق في المعنى. فما كان التشبيه فيه واضحاً فهو منصوب وما كان منه بعيداً عن التشبيه فالرفع أولى ولنرجع إلى ما قاله سيبويه في هذا الباب . ((هذا باب ما يختار فيه الرفع وذلك قولك له علمٌ علمَ الفقهاء وله رأيٌ رأي الأصلاء وإنما كان الرفع في هذا الوجه لأن هذه خصال تذكرها في الرجل كالحلم والفضل ، ولم ترد أن تخبر بأنك مررت برجل في حال تعلُّم ولا تفهم ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها ، كقولك له حبٌ حبَّ الصالحين . لأن هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحليةً عند الناس وعلامات وعلى هذا الوجه رفع الصوت وإن شئت نصبت . فقلت له علمٌ علْمَ الفقهاء كأنك

(*) سنكون في بحث آخر متمم لهذا الموضوع بإذن الله .

مررت به في حال تعلّم وقفته وكأنه لم يستكمل أن يقال له عالم وإنما فُرق بين هذا وبين الصوت لأن الصوت علاج وأن العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل...))[٢١] والذي يتضح لي من كلام سيبويه أن ما يشعر بالتشبيه يكون فيه النصب أفضل فقولهم له علم كعلم العلماء وليس علم العلماء بالضبط يعني أن التشبيه مقصود فهذا نصبه أولى على تقدير حرف الكاف ، أما إذا كان علمه هو علم العلماء بل هو واحد منهم فالرفع أصح ولا وجود لحرف التشبيه وسواء كان المصدر متصرفاً كالصوت والفعل أم كان جامداً كجزء من الإنسان فأن إرادة التشبيه هي العلة في النصب .

الموضع السابع :

وهو ما جاء من نصب اسم الآلة تنوب عن المصدر في باب المفعول المطلق كقولهم : ضربته سوطاً وصفعته كفاً .. ولا تحتاج هنا إلى التدليل على أن الاسم منصوب بنزع الخافض فأصل الجملة ضربته بسوط وصفعته بكف وأي مفعول مطلق هنا وما الحاجة إلى تقدير مصدر ولم يرد في الاستعمال على حد علمي قولهم ضربته ضرب سوط وصفعته صفع كفٍ وإنما المستعمل فيه بوضوح ، ضربته بسوط كما ذكرت .

الموضع الثامن :

يتضح في نصب كلمة حقاً في قولهم أحقاً أنك ذاهبٌ على الظرفية ويفسر سيبويه نصبها بتقدير حرف الجر في لنستمع إليه وهو يسأل الخليل عن هذه المسألة فيقول[٢٢] : ((... ما منعهم أن يقولوا أحقاً إنك ذاهبَ على القلب ، كأنك قلت إنك ذاهب حقاً ، فقال ليس هذا من موضع إنّ ، لأن إنّ لا يبدأ بها في كل موضع ولو جاز هذا مجاز يوم الجمعة إنّك ذاهبٌ ، تريد إنّك ذاهبٌ يوم الجمعة.. فلما لم يجز ذلك حملوه على أفي حق أنك ذاهب)) إن تعليل النصب هنا على حذف حرف الجر بإدعاء الظرفية ولا نرى ظرفية في هذه الجملة ، ثم إن

الاستعمال يؤيد ما ذهب إليه النحاة في تقدير الحرف في فيقال كثيراً في الحقيقة أنت خير الناس أو حقيقة أنت خير الناس ... الخ .

الموضع التاسع :

ينصب الاسم المقسم به بعد حذف حرف القسم كما في قولهم الله لأفعلنّ فهي متطورة عن جملة والله لأفعلنّ قال سيبويه[٢٣] وأعلم أنك إذا حذفت من المحلوف حرف الجر نصبته كما تنصب حقاً إذا قلت إنك ذاهبٌ حقاً ، فالمحلوف به مؤكد به الحدث كما تؤكده بالحق وذلك قولك الله لأفعلنّ قال ذو الرمة.

ألا ربّ من قلبي له الله ناصح　　ومن قلب لي في الظباء السوانحِ

هذه هي المواضع التي استقيتها من كتاب سيبويه وغيره من كتب النحو، يتضح فيها النصب بنزع الخافض ، وهو في رأي أيسر على الطلبة إذ إنهم الهدف من هذه الدراسة . أما المنصوبات التي لم تدخل في هذه الباب، وهي كثيرة بلاشك فقد وجدت لها مخارج أخرى هي النصب على الخلاف والنصب بالأداة ، والنصب بالاختصار وقد تتداخل بعضها ببعض تداخلاً يسيراً واضحاً .. وكل هذه العلل ، أعني بها ، نزع الخافض ، والخلاف ، والأداة ، والاختصار ، مستمدة من فكر أسلافنا العظماء ، وليس لي إلا التبويب والجمع والاختصار ، أرجو أن أوفق إلى إتمامها وجمعها في كتاب بعنوان (رؤية جديدة في المنصوبات) والله هو الموفق .

الهوامش والمصادر :

١. أنظر مسائل الخلاف بين المبرد وسيبويه في كتاب ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، د. فتحي الدجن ، الكويت ١٩٧٤ ، ص٢١٨ .

٢. أنظر الكتاب ١/٢٤ تحقيق عبد السلام هارون ط٦ القاهرة .

٣. أنظر المقتضب ١/٨ و ٢/٦٩ و ٧٤ تحقيق الأستاذ عبد الخالق ، القاهرة ١٩٦٣ .

٤. المفصل ، ص٦ الطبعة الثانية ، بيروت .

٥. ذكرنا أن الكوفيين يعربون كلمة زيد في جملة (زيد يفهم) فاعلاً فهي فعلية.

٦. أنظر معاني النحو . د. فاضل السامرائي ، ١/١٧ ، بغداد ١٩٨٩ .

٧. أنظر شرح الرضي على الكافية ٢/٣٥٤ طبعة قديمة .

٨. الكتاب ١/٩٤ .

٩. نفسه ١/٣٨ وأنظر شرح جمل الزجاجي / تحقيق د. صاحب أبو جناح ١/٣٠٤ وما بعدها ط ، بغداد ١٩٨٠ .

١٠. الكتاب ١/١٥٨-١٥٩ .

١١. أمالي الشجري ١/٣٦٣ طبعة قديمة هندية .

١٢. من بديهيات النحو فلا تحتاج إلى الإشارة إلى كتاب ما .

١٣. أنظر الكتاب ١/٣٠٤-٣٠٧ .

١٤. نفسه ١/٣٦٧ .

١٥. أنظر نفسه ١/٣٦٩ .

١٦. أنظر معاني النحو ١/٦٥٤ .

١٧. نفسه .

١٨. الكتاب ٢/٧٥٤ .

١٩. الكتاب ٢/١٧٤ .

٢٠. نفسه ٢/١٧٢ .

٢١. نفسه ١/٣٦١-٣٦٢ .

٢٢. نفسه ٣/١٣٥ .

٢٣. نفسه ٣/٤٩٧ .